

## رأي علماء الكلام في الإعجاز من خلال ثنائية اللفظ والمعنى

بعلم

أ. حمزة بوخرفة (\*)

### ملخص

تناولت هذه المقالة أحد أهم القضايا، وهي قضية اللفظ والمعنى. التي كان لمسألة الإعجاز دور في إثارتها من خلال ما قدّمه علماء الكلام من آراء كل وفق أصوله الاعتقادية ومرجعياته المذهبية.

وقد خلصت إلى أنَّ البحث في إعجاز القرآن كان له دور كبير في إثارة كثير من القضايا التي لعبت دوراً بارزاً في صياغة مفاهيم جديدة كان لها فيها بعدُ أثر في العديد من المجالات خاصة قضايا الأدب والنقد واللغة والبلاغة.

**الكلمات المفتاحية:** الإعجاز – القرآن – اللغة – علم الكلام.

### مقدمة

تعد قضية اللفظ والمعنى من القضايا الكبرى التي اشتد جدل العلماء حولها، وانقسموا إلى طوائف متعددة، فمنهم من أرجع مقومات العمل الأدبي إلى اللفظ وجعله هدفاً يسعى إليه، ومنهم من أرجع هذه المقومات إلى المعاني وجعلها غاية يسعى إليها في كل تعبير لغوي، ومنهم من ساوي بين اللفظ والمعنى وجعلهما معاً مقياساً لكل بلاغة، وميزاناً لكل قيمة فنية.<sup>1</sup>

ولم يكن علماء الكلام من الذين اهتموا بالقرآن والبحث في إعجازه بمعزل عن هذا الصراع حول هذه القضية إذ تعدد من بين المسائل التي أثارت نقاشاً كبيراً بينهم بل يمكن القول بأنَّها نشأت في رحابهم ثم انتقلت قضية إلى الأدب والنقد. ولقد كان خلافهم نابعاً من أصول

(\*) أستاذ مساعد "آ" بقسم الحضارة الإسلامية . معهد العلوم الإسلامية . جامعة الوادي.

خلافاتهم العقدية والفكريّة، فكل فرقة تفسر إعجاز القرآن انطلاقاً من أصولها لا تكاد تُخَيِّد عنها خاصة فيما يتعلق بعقيدتها في كلام الله تعالى ومسألة خلق القرآن، ولذا كانت هذه الثنائيّة «موجودة في أذهان الخائضين في الموضوع؛ فقد فصلوا بين الدال والدلالة في النص القرآني: بين المعنى القائم في ذات الله، وبين العبارات اللفظية التي يعبر بها عنه. فكلام الله قديم من حيث معانيه، محدث من حيث ألفاظه المتصلة بالبشر المخلوقين. ثم أصبح الجدل يدور حول الكلام القديم والكلام المحدث المخلوق بين المعتزلة والأشاعرة».<sup>2</sup>

ولم تكن هذه القضية لتنكتسب كل هذا الاهتمام لو لا اتصالها بمسألة الإعجاز القرآني، الذي كان الشغل الشاغل لجميع العلماء. ويمكن تقسيم العلماء في بحثهم لموضوع الإعجاز وعلاقته بقضية اللفظ والمعنى إلى فريقين :

فريق يرى أن إعجاز القرآن راجع إلى جمال ألفاظه، وحسن صياغتها وسبكيها وكل ما له صلة بالأصوات والصورة السمعية للكلام، وأن القرآن إنما أعجز العرب لأنه استخدم ألفاظاً عربية يعرفها عامة العرب وفصحاءهم استخداماً لا يقدرون عليه، فعجزوا عن مجاريات أسلوبه وعجب تأليفه. أما المعاني فهي شائعة تدور على ألسنة الناس يعرفها العربي والعجمي والبدوي والقروي والمدني على حد كلام الماحظ.

وفريق آخر يرى إعجازه في معانيه وأفكاره، وفي ترتيب ألفاظه بطريقة مخصوصة تتناسب مع ما استقر في النفس من معانٍ، وتركيبها بما يتناسب وحال الخطاب وموضوعه. فالمعنى هي الأصل، والقرآن لم يعجز العرب بألفاظه وصياغتها ولا بفواصيله، إذ كانوا قادرين على نظم الأشعار والقوافي، ولكنه أعجزهم بروعة معانيه وعباراته.

#### 1/ الإعجاز عند المعتزلة وعلاقته بثنائية اللفظ والمعنى:

ذهب المعتزلة بداعٍ تزييه المولى تبارك وتعالى عن التشبيه إلى نفي الصفات عنه ومنها صفة الكلام التي اعتبروها من صفات الفعل فقالوا بأن كلام الله خلق من خلقه وهو محدث حروف وأصوات يخلقها الله تعالى بائناً عنه، وقايسوا الغائب على الشاهد كما يقول القاضي عبد الجبار في كتابه "المغني": «والذي يذهب إليه شيوخنا: أنَّ كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعمول في الشاهد، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة. وهو عرض يخلقه الله في الأجسام على وجه يسمع، ويفهم معناه...»<sup>3</sup>

<sup>1</sup>رأي علماء الكلام في الإعجاز من خلال ثنائية اللفظ والمعنى —————— أ. حزة بوخرنة

ويقول أيضاً في كتابه "المحيط بالتكليف" عند شرح لحقيقة الكلام معلقاً على عبارة (حراف منظومة) «والذي عقلناه في ذلك هو : الحروف التي تنتظم ... وهذا الحد أولى وأسلم من قول من قال: هو الحروف المنظومة والأصوات المقطعة، لأنَّ في ذلك إخراجاً لما يتألف من حرفين أن يكون كلاماً، وفيه أيضاً ضرب من التكرار، فإنَّ الأصوات المقطعة هي الحروف لا غير...»<sup>4</sup> والقرآن عند المعتزلة مخلوق محدث وإنْ كان صدرأً من عند الله عز وجل فهو حادث ومخلوق. يقول القاضي عبد الجبار: «اعلم أنا قد بيتنا من قبل أنه سبحانه لو تكلم بذلك وأحدثه ولا مكلفاً لكن ذلك عبثاً، فيجب أن يكون محدثاً له وهناك من يتتفع به على أحد الوجهين: إما بأن يحمله ليؤديه إلى غيره، فيكون ذلك تكليفاً، أو لأنَّه يفهم معناه ويمثله من حيث خطوبه، ويكون صلحاً له، أو لاجتياح الأمررين معاً. فاما إحداثه ذلك مع هذين الوجهين فهو عبث يتعالى الله جل وعز عنه. فيجب القطع على أنه أحدث القرآن وهناك من صفتة ما ذكرناه من الملائكة أو الإنس أو الجن». <sup>5</sup>

وقد ارتبط تحديد المعتزلة لــ الكلام بالحراف والأصوات المستظمة بالجانب النظفي فقط من دون الإشارة للمعنى، كما لم يبتعدوا عن عقidiتهم الكلامية في تعريفهم للمتكلم فاعل الكلام ومحدث هذا الصوت المستظمن ، فهم يركزون من ناحية على جانب الأداء الصوقي أثناء الصياغة النظفية ومن ناحية أخرى على كون المتكلم محدث ومنشئ لفعل الكلام، يقول القاضي عبد الجبار: «اعلم أنَّ المتكلم عندنا هو فاعل الكلام ، وإنما نعرف أنَّ هذه حقيقة بمثيل ما نعرف في شيء من أسماء الفاعلين أنه يُفيد فعلاً من الأفعال ، وهذا نحو الضارب والكسر والنعم وغيرها، ومعلوم أنَّ الطريق الذي به تثبت هذه الأوصاف مفيدة للفعلية أنك لا تعلم كذلك إلا عند وقوع هذه الأفعال بحسب أحواله ، فإنَّ لم يُعرف ذلك لم يُعرف متكلماً ، ومتى عرفت هكذا عرفت متكلماً ، فجئري مجروي ما ذكرناه ...»<sup>6</sup>

من خلال ذلك فالمعتزلة يعتبرون الكلام مجرد عملية أدائية تلفظية ولم يتعرضوا للمعنى حتى لا يتقاطعون مع خصومهم الأشاعرة في مفهومهم للكلام، فاعتبروه مجرد فعل تصوتي ليس له إلا دلالة واحدة وهي الحروف المستظمة الدالة على معانٍ تصدر من متكلم للتعبير بما يراد الإخبار به وإفادته. وكل هذا ليتماشى مع عقidiتهم في كلام الله وكون القرآن مخلوق محدث له، يقول طارق النعيم معلقاً على نظرة المعتزلة للكلام وعلاقته بمسألة خلق القرآن : «إنَّ كلاماً من

هذا التحديد للكلام بوصفه محض الفعل التصوري، وتحديد المتكلم بوصفه الم صوت الذي يقوم بهذا الفعل ، غايته - في واقع الأمر- التدليل على قضية كلامية، هي (حدوث القرآن) وعدم قدمه، وهذا فقد تحكم هذا المدف في صياغة كل من حد الكلام ، وحد المتكلّم؛ فصيغة الحدان على النحو الذي يضمّن تحقّق هذا المدف، وهو أن يكون الحد مختوياً لما يجوز عليه العدم - للتدليل على كون كلام الله محدثاً أو مخلوقاً- وليس أدل على ذلك من الصوت، أو الأصوات التي يكون شرط وجود أحدها انعدام الآخر. ذلك هو هدف المعتزلة من هذين التحديدين وهذا نظر إلى الكلام بوصفه فعلاً أدائياً تلفظياً وليس عملية مركبة تتّنظم العديدة من العمليات الأخرى بما فيها عملية الأداء اللغطي؛ إذ قد يففي هذا - أي النظر إلى الكلام بوصفه عملية - إلى إدخال المعنى في حد الكلام، وهو ما قد يؤدي إلى الالقاء مع خصوم المعتزلة من الأشاعرة، الذين يعتمد بررهاتهم حول قدم القرآن على كون الكلام معنى نفسياً<sup>7</sup>.

ومن هذه العقيدة تشكل تصور المعتزلة للإعجاز بأنه يمكن في الكلام المؤلف من الألفاظ والأصوات فصرروا الجهد في الكشف عنه من ناحية الأداء والصياغة اللغطية؛ وذلك بالحديث عن فصاحة الألفاظ وحسن اتلافها وانسجامها، وبكل ما يتعلق بها من ألوان البديع، وأما المعاني فهي تصورهم «مطروحة في الطريق يعرّفها العجميُّ والعربُّ والبدويُّ والقرويُّ والمدنيُّ وإنما الشأنُ في إقامة الوزن وتخيير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبّك فإنما الشعر صناعةٌ وضررٌ من النسج وجنسٌ من التصوير»<sup>8</sup>.

ومع أن الجاحظ في هذه المقوله أعلى من شأن اللفظ وأذاع فكرة أهميته وخطوره وترجيحه على المعنى فهو لم يقصد إسقاط هذا الأخير واحتقاره، كما فهم كلامه على غير ما قصد فتوهم الناس طرحاً لقيمة المعاني، وحطوا من قدرتها، مما ترك هذا التصور خطراً كبيراً على المقاييس الأدبية، فانصرفت عناية الناس إلى الشكل، وأعطته الأهمية الأولى، ولم تعد تعطي المعنى كبيراً فضل. فحمل الجاحظ وزر هذه القضية التقديمة الخطيرة.<sup>9</sup>

ولقد أدت هذا النظرة الأحادية للعنابة بالألفاظ بالإمام عبد القاهر إلى الثورة ضد الذين غالوا في الاعتداد بها، فنسبوا إليها الشرف والفضل في جودة الكلام، واهتموا باللفظ على حساب المعنى وأهملوا، فراح بين مقوله الجاحظ التي فهمت على غير وجهها، وذهب إلى أنهم حملوا مقصد الجاحظ من "اللفظ" على ظاهره، وذكر بأنَّ العلماء عندما يطلقون مصطلح "اللفظ" إنما

يريدون منه الصورة التي يمدثها في المعنى، وذلك لأنهم كما يقول: «لم يُوجِّبوا للفظ ما أُوجَّبُوه من الفضيلة وهم يَعْنُون نطق اللسان وأجراس الحروف. ولكن جعلوا كالمواضعة فيها بيّنهم أن يقولوا: اللفظ وهم يُريدون الصورة التي تحدث في المعنى، والخاصة التي حدثت فيه. ويَعْنُون الذي عَنَاهُ الجاحظ حيث قال: وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحةً وسطَ الطريق يعرّفها العربيُّ والعجميُّ والحضرميُّ والبدويُّ وإنما الشّعر صياغةً وضربٌ من التّصوير. وما يعنونه إذا قالوا: إنه يأخذ الحديث فيشنّه ويقرّه ويأخذ المعنى خرزًا فيرده جواهرةً وعبادةً فيجعله ديباجةً ويأخذُه عاطلاً فيرده حالياً. وليس كونُ هذا مِراوِّتهم بحيث كان ينبغي أن يختفي هذا الخفاء ويشتبه هذا الاشتباة. ولكن إذا تعاطى الشيء غيرُ أهله وتولّ الأمر غيرُ بصير به أعضل الداء واشتدَّ البلاء». <sup>10</sup>

إنَّ ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في كلامه من أنَّ العلماء والجاحظ يقصدون باللفظ الصورة التي تحدث في المعنى، فيه نظر؛ وذلك أنَّ الجاحظ في مقولته قرن الحديث عليه بإقامة الوزن والتخيير والسهولة... وهذا من يجعل الألفاظ عند صياغتها أحسن ما تكون من حيث الخارج والمطالع والمقطاع لما تقدمه من سمات صوتية وجالية، فعبر الجاحظ باللفظ عن الصورة التي تحدثها الصياغة اللفظية ولم يقصد باللفظ الصورة التي تحدث في المعنى، وذلك في قوله: «إنما الشعر صناعةً وضربٌ من النسج وجنُّ من التصوير» لأنَّه لم يكن يرى تعلق شيءٍ من البلاغة بالمعنى كما يقول وليد قصاب: «فلما نهى الجاحظ أن يكون موطن البلاغة في الكلام متعلقاً بالمعنى لم يجد إلا اللفظ فعبرَ به عن الصورة، على أنَّ كلامه لم يخل من الإشارة إلى مصطلح الصورة والتصوير». <sup>11</sup>

ويبيّن طارق النعمان مقصود الجاحظ من اللفظ بعد أن أورد تفسير ابن قتيبة له معقباً بذلك على تفسير الجرجاني في قوله: «إذا ذُكر (اللفظ) ليس هو (صورة المعنى) كما يريد عبد القاهر أن يوهم قارئيه، بل هو أقرب ما يكون للانتظام الموسيقي الذي يتمثل في الوزن والمطالع والمخارج والمقطاع وهذه المقطاع والمخارج قادرة - من منظور ابن قتيبة - على تشكيل استجابة جالية حتى وإن كان المعنى غير ذي فائدة، ناهيَا عن مفهوم الفائدة نفسه وملاءمتها لمثل هذا السياق. وعليه يصعب أن نستجيب لتفسير عبد القاهر الذي يطرح مشكل هذه العبارات على أنه مشكل فهم وإنهام وليس مشكل مفهوم». <sup>12</sup>

وهذا التفسير لدلالة (اللفظ) عند الجاحظ نقع عليه بوضوح في جهود المعتزلة عند حديثهم عن مسألة الإعجاز وبلغة القرآن الكريم خاصة عند الرماني الذي صرَّح عن عنايته بالصياغة اللفظية التي بلغ القرآن بها المرتبة العليا والمعجزة في البلاغة، وذلك في قوله: «...وليست البلاغة إفهام المعنى، لأنَّه قد يفهم المعنى متتكلماً أحدهما بلغة والآخر عُي؛ ولا البلاغة أيضاً بتحقيق اللفظ على المعنى، لأنَّه قد يتحقق اللفظ على المعنى وهو غث مستكره ونافر متكلف، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ. فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة للقرآن خاصة...»<sup>13</sup>

نستشف من عبارته "إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ" إشارةً إلى عنايته بالألفاظ وحسن صياغتها لما يجده انتظامها من صور جمالية تستجيب لها النفس ويتأثر بها القلب، ولم يراع الرماني في ذلك المعنى لأنَّه بين واضح لكل الناس، كما أنه قد يدل عليه اللفظ الغث المستكره النافر ويدرك المقصود منه. فالعبرة عنده إذاً في البلاغة أنْ يأتي الكلام في "أحسن صورة من اللفظ" وهذه الصورة كما يبيَّن الجاحظ مدارها إقامةِ الوزن وتخييرُ اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك.

ولذلك توجه اهتمامه للبحث في فنون البديع ليبرز الجودة والبراعة القرآنية العالية في صياغاته اللفظية، عندما أرجع أقسام البلاغة إلى عشرة أقسام، وهي: الإيماز والتشبيه والاستعارة والتلاوُم والفوائل والتتجانس والتصريف والتضمين والمبالغة وحسن البيان. وفصل فيها القول مستشهاداً على كل قسم منها من القرآن.<sup>14</sup>

وأغلب هذه الأقسام كما يبيَّن تعود إلى باب علم البديع ومحاسناته، وقليل منها يرجع إلى باب علم البيان، ولعل سبب عدم عناية المعتزلة بالاستعارات والتشبيهات والمجازات كونها في نظرهم مجرد صور زائدة لتقديم المعاني والمواقوف تقديمها مؤثراً في نفوس السامعين، وعلى هذا الأساس انقسم النص القرآني عند المعتزلة «قسمة واضحة: معنى مجرد قائم بنفسه، وصور مجازية تحسنه فقد يكون هذه المجازات والصور أثر في إقناع السامع أو استهانته، لكن المعنى القرآني قائم بذاته، وله هيكله المجرد الذي يمكن اختزاله وتجريده بعيداً عن المجازات والصور. ومن هنا نشأ الانفصال بين اللفظ والمعنى، وأصبح المعنى شيئاً مستقلاً قائماً برأسه قبل التعبير عنه، بل إنه ملقي في الطريق يعرفه العجمي والعربي ، وكل ما يفعله الأديب هو أن يخرجه

إخراجا حسنا عن طريق الكسوة اللغوية أو الصياغة الأسلوبية. وإذا كان هذا الانفصال بين العنصرين قائما على هذا الشكل، وكانت الدرجة العليا في البلاغة محاولة التوفيق بينهما، وتوفير المشاكلة والتناسب لها، فإن الدرجة التي تليها هي العناية بالشكل، وإظهار الكلام في أبهى صورة من صور الألفاظ والتعابير، فالثانية قائمة، ولا بد من مفارقة بين العنصرين، واللغط عندئذ أفضل، وتغليبه على المعنى هو السائد عند المعتزلة بل عند معظم النقاد العرب، ونتيجة لذلك التفضيل نجد عند المعتزلة بحوثا بلاغية خاصة للعناية باللفظ ودرس خصائصه وميزاته؛ منها ما يتعلق باللفظ المفرد، ومنها ما يتعلق بالألفاظ المركبة».<sup>15</sup>

والذي يعود إلى صحيفة بشر بن المعتمر التي نقلها الجاحظ في كتابه "البيان والبيان" يقف على مدى عنايته واهتمامه بالألفاظ وإن لم يحمل الحديث عن المعاني، فهو يرجع شرف المعنى إلى الألفاظ فمتي كان اللفظ شريعا كان المعنى تابعا له في الشرف، يقول: «وإياك والتوعر فإن التوعر يسلفك إلى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك ومن أراد معنى كريبا فليلتمس له لفظا كريبا فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف ومن حقها أن تصونها عما يفسدهما ويجهنها».<sup>16</sup>

ثم أوصى من أراد يقضي حق الألفاظ والمعاني أن يكون في ثلاثة منازل، وأرجع أولى هاته المنازل للألفاظ مما يبرز اهتمامه بقيمتها في جودة الصياغة بأن قدمها في البيان، وذلك في قوله: «وكن في ثلاثة منازل فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقا عنديا وفخما سهلا ويكون معناك ظاهرا مكشوفا وقريرا معروفا؛ إما عند الخاصة إن كنت لل الخاصة قصدت، وإما عند العامة إن كنت لل العامة أردت. والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معانى الخاصة وكذلك ليس يتضمن بأن يكون من معانى العامة؛ وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المتفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامي والخاصي فإن أمكنك أن تبلغ من ييان لسانك وبلاهة قلمك ولطف مداخلك واقتدارك على نفسك على أن تفهم العامة معانى الخاصة وتكتسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلطف عن الدهماء ولا تجفو عن الأ��فاء فأنت البليغ التام».<sup>17</sup>

وقد كان الجاحظ أيضا في مصنفاته شديد الاعتداد بالألفاظ، وهو كثيرا ما يخلل بها وينوه على مكانتها في نقل المعنى بسلامة تربع الجوارح لتلقفها بيسر عندما تكون متخرجة سهلة الخارج بعيدة عن التعقيد وموزونة المقاطع، ومن ذلك قوله: «ومتي كان اللفظ أيضا كريبا في نفسه

متخيرا في جنسه وكان سليما من الفضول بريئا من التعقيد حب إلى التفاصيل واتصال بالأذهان والتحم بالعقل وهاشت إليه الأسماع وارتاحت له القلوب وخف على ألسن الرواة وشاع في الآفاق ذكره وعظم في الناس خطره وصار ذلك مادة للعلم الرئيس ورياضة للمتعلم الريض<sup>18</sup>. وقد كان موقف المعتزلة أيضا من مسألة الكلام أثرا في مسألة أخرى وهي تحديدتهم لأصل اللغة والقول بالمواضعة والاصطلاح<sup>19</sup> وهذا موقف يتساوى تماما مع ما ذهبوا إليه في عقيدتهم من كلام الله والقول بحدوثه، فكانت فكرة المواضعة والاصطلاح كما يقول نصر حامد أبو زيد: «عندهم ضرورية لنفي مشابهة الله للبشر. والمواضعة تحتاج للإشارة المادية الحسية بمعنى أن المواضعة بين اثنين مثلا على تسمية شيء ما باسم ما تستلزم أن يشير أحدهما للشيء وينطق الاسم عدة مرات»<sup>20</sup>. وهذا ما نلاحظه عند ابن جنبي في تعريفه للغة الذي وافق مذهب المعتزلة في مفهومهم للكلام والمتكلم كما مرّ بنا عند القاضي عبد الجبار، يقول ابن جنبي في تعريفه للغة: «أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>21</sup>.

يرى ابن جنبي بأن اللغة ظاهرة اجتماعية وهي أصوات تعبّر عن أغراض المخاطبين بها، وتعد الأصوات عنصرا أساسيا في الوضع اللغوي للتعبير عن الأغراض. ثم أشار إلى أن المعاوضة تأتي عن طريق الإشارة والإيماء ولا بد من توفر عنصر الصوت في عملية المعاوضة في قوله: «فكانهم جاءوا إلى واحد منبني آدم فأوْمئوا إليه وقالوا إنسان إنسان فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق. وإن أرادوا سمعة عينه أو يده وأشاروا إلى ذلك فقالوا يد عين رأس قدم أو نحو ذلك فمتي سمعت اللفظة من هذا عرف معنِّيَها وهلم جراً فيها سوى هذا من الأسماء والأفعال والحرف»<sup>22</sup>.

فلي كأن الصوت هو الشرط الذي تقوم على أساسه المعاوضة وبه يتحدد المعنى عند الإشارة والإيماء، وكانت الأصوات من صفات الألفاظ، وجدنا جهود المعتزلة قد صرفت للعناية بالألفاظ والتنويه بالصورة السمعية للكلام، وأمنوا بأن أسرار إعجاز القرآن كامن في هذا النظم المركب من الحروف والأصوات. فأخذت المعتزلة تبحث في الأساليب وصياغتها، والألفاظ ورقتها وعذوبتها وخفتها وسهولتها، وخير دليل على هذا ما نراه متطلبا عند الرمانى في رسالته بيان إعجاز القرآن في كثير من المسائل المتعلقة بعلم البديع هذا العلم الذي يعني بالألفاظ بالدرجة الأولى، وبذلك كانت الصياغة اللغوية هي المسمى الذي ارتضاه المعتزلة وجها لإعجاز

<sup>18</sup> رأي علماء الكلام في الإعجاز من خلال ثانية اللفظ والمعنى —————— أ. حزة بوخرنة

القرآن .

## 2/ الإعجاز عند الأشاعرة وعلاقته بثنائية اللفظ والمعنى:

ذهب الأشاعرة إلى القول بأنَّ كلام الله هو صفة قائمة به لازمة لذاته، أولاً وأبداً كلزوم صفة الحياة والعلم فكلامه قديم ليس بمخلوق، يقول الباقلاني في "الإنصاف": «اعلم: أن الله تعالى متalking، له كلام عند أهل السنة والجماعة، وأن كلامه قديم ليس بمخلوق، ولا مجعلو، ولا محدث، بل كلامه قديم صفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته ونحو ذلك من صفات الذات. ولا يجوز أن يقال كلام الله عبارة ولا حكاية، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق، ولا يجوز أن يقول أحد لفظي بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، ولا أني أتكلم بكلام الله». <sup>23</sup>

ويذهب الأشاعرة تدليلاً على قولهم بقدم القرآن إلى القول بأنَّ حقيقة الكلام هو المعانى الكامنة في النفس وإنما يطلق جوازاً على العبارات الدالة عليه «ويجب أن يعلم أن الكلام المُحْقِقِي هو المعنى الموجود في النفس لكن جعل عليه أمارات تدل عليه ... فصح أن الكلام المُحْقِقِي هو المعنى القائم بالنفس دون غيره، وإنما الغير دليل عليه بحكم التواضع والاصطلاح ويجوز أن يسمى كلاماً إذ هو دليل على الكلام، لا أنه نفس الكلام، الحقيقي. وكذلك قد يدل على الكلام الحقيقي القائم بالنفس الرموز والإشارات...». <sup>24</sup>

لهذه العقيدة في كلام الله القائمة على الجانب النفسي دور في توجيه مواقفهم من ثانية اللفظ والمعنى، التي سيكون لها أثر بارز في تحديدتهم لوجه الإعجاز. فقد اعتبروا حقيقة النظم أيضاً كحقيقة الكلام، فهو عندهم ما كان واقعاً في المعانى التي تترتب في النفس وليس في توالي الألفاظ حال النطق بها، كما يبيّن عبد القاهر في قوله: «ليس الغرض بنظر الكلم أن تواتَّلُ ألفاظها في النُّطُقِ بل أن تنسَقَ دلائلُها وتلتَّقِ معانِيها على الوجه الذي اقضَاه العقل». <sup>25</sup>

بهذا يكون الأشاعرة قد خالفوا المعتزلة فعنوا بالمعانى وأهملوا الحديث عن الألفاظ في تحديدتهم للاهية للكلام، ليتأشى تماماً مع اعتقادهم في كلام الله كونه قديماً ونبيًّا حداثته له، لأنَّ إدخالهم للألفاظ في حد الكلام ينافي بهم إلى مناقضة معتقدهم ويقودهم للقول بحداثة القرآن، فقلالوا بأنَّ الكلام حقيقة مرده للمعنى التفسيري، وما الألفاظ إلا مجرد أمارات وإشارات دالة عليها، فكانت مزية النظم عندهم كامنة في معانٍه دون ألفاظه كما يقول الباقلاني: «فليس الإعجاز في نفس المروف، وإنما هو في نظمها وإحكام ، وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة

رصفها، وكونها على وزن ما أتى به النبي ومتاخرة ومتربة في الوجود، وليس لها نظم سواها، وهو كتابع الحركات إلى السماء، وجود بعضها قبل بعض، وجود بعضها بعد بعض». <sup>26</sup>

وعلى عكس المعتزلة صرف الأشاعرة بحثهم في إعجاز القرآن للعناية بالمعاني وارتضوا النظم وجهاً لإعجاز القرآن، وقالوا بأصالة المعاني وأسبقيتها في الوجود عن الألفاظ، وما الألفاظ بالنسبة لها إلا سماء تدل عليها تأي خادمة وتتابعة لها، ولا تحصل لها القيمة والشرف إلا بمقدار المعاني المتضمنة فيها داخل النظم لأن تترّدّها في النطق لا يكون إلا بحسب ترتيب المعاني في النفس، يقول عبد القاهر الجرجاني: «وليت شعرى هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها أو ليست هي سماء لها وأوضاعاً قد وضعناها لتدلّ عليها فكيف يتصور أن تسيق المعاني وأن تقدمها في تصوّر النفس إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعناها قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت. وما أدرى ما أقول في شيء يحيط بالذاهين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال وردي والأقوال!» <sup>27</sup>.

ويقول أيضاً: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه. ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي الألفاظ ترتيباً ونظمًا وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمّل الفكر هناك. فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها. وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بمحض أنها خدم للمعاني وتتابعة لها ولاتحة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق». <sup>28</sup>

كما لوقفهم ذلك أثر أيضاً من قضية أصل اللغة، فيرى الأشاعرة أن اللغة توقيف من الله <sup>29</sup> ورأيهم هذا طبيعى ما دام الكلام عندهم صفة ذاتية قديمة من صفات الله عز وجل. <sup>30</sup> مما دفعهم للقول بأسبقية المعاني وأصالتها على الألفاظ، يقول عبد القاهر الجرجاني: «إذا قلنا في العلم باللغات من مبتدأ الأمر أنه كان إلهاً، فإن الإلهاً لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سماء لذلك المعنى وكونها مراده بها. أفلأ ترى إلى قوله تعالى: «وَعَلَمَ مَادَمَ الْأَنْسَاءَ كُلَّهَا مِمَّ عَرَفُوهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَئْتُنِي بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُ صَدِيقَنَّ» [البرة: ٣١]. أفترى أنه قبل لهم: أتبونى بأسماء هؤلاء وهم لا يعرفون المشار إليهم بهؤلاء». <sup>31</sup>

وبذلك توجه الأشاعرة لدراسة الإعجاز من ناحية معانيه وتراثيه ونظمه، وهذا ما نراه جلياً

في كتابي عبد القاهر الجرجاني "أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز" اللذان أسس من خلالهما نظرية النظم، وتكلم فيما بشكل مبسوط عن مباحث عديد تصل بعلمي البيان والمعاني من استعارات وكتابات وتشبيهات ومحاذات... وأساليب كالتقديم والتأخير والتعريف والتوكير والتوكيد والفصل والوصل والإيماز والإطناب... وإن لم يحملوا الحديث في إطار محدود عن بعض فنون علم البديع كالجنس وال-song والطريق، فقد أنكروا ما ذهب إليه المعتزلة من وقوع الإعجاز في فنونه ومحساناته اللغوية ورفضوا ذلك لأن ذلك في تصورهم مما يكون في مقدور المخلوقات يدرك بالتدريب والممارسة والتصنع، يقول الباقلاني: «ووجه البديع كثيرة جداً فاقتصرنا على ذكر بعضها ونبهنا بذلك على ما لم نذكر كراهة التطويل فليس الغرض ذكر جميع أبواب البديع . وقد قدر مقدرون أنه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التي نقلناها وأن ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه وليس كذلك عندها لأن هذه الوجوه إذا وقع التبيه عليها يمكن التوصل إليها بالتدريب والتعمود والتصنع لها وذلك كالشعر الذي إذا عرف الإنسان طريقة صنع منه التعلم له وأمكنه نظمه والوجوه التي تقول إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها فليس مما يقدر البشر على التصنع له والتوصيل إليه بحال».<sup>32</sup>

ويقول أيضاً: «قلنا قد كنا حكينا أن من الناس من يريد أن يأخذ إعجاز القرآن من وجوه البلاغة التي ذكرنا أنها تسمى البديع في أول الكتاب مما مضت أمثلته في الشعر ومن الناس من زعم أنه يأخذ ذلك من هذه الوجوه التي عدناها في هذا الفصل . واعلم أن الذي يبناء قبل هذا وذهبنا إليه هو سليم وهو أن هذه الأمور تنقسم: فمنها ما يمكن الواقع عليه والتعلم له ويدرك بالتعلم فيما كان كذلك فلا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن به . وأما ما لا سبيل إليه بالتعلم والتعلم من البلاغات كذلك هو الذي يدل على إعجازه».<sup>33</sup>

ولقد كان الباقلاني في كتاباته شديد الاعتداد بالذهب الأشعري، وقد صرخ بذلك في غير موضع فيها، فرد على كثير من آراء المعتزلة حول إعجاز القرآن خاصة الرماني فيها ذهب إليه من وجوه الإعجاز في البلاغة فيين ما يمكن وما لا يمكن أن يقع فيها منه ، ذلك في قوله: «وقد ذكرنا من قبل أن البيان يصح أن يتعلّق به الإعجاز وهو معجز من القرآن».

وما حكينا عن صاحب الكلام من المبالغة في اللفظ فليس ذلك بطريق الإعجاز لأن الوجوه التي ذكرها قد تتفق في كلام غيره وليس ذلك بمعجز بل قد يصح أن يقع في المبالغة في المعنى

والصفة وجوه من اللفظ تشير الإعجاز. وتضمين المعاني أيضاً قد يتعلّق به الإعجاز إذا حصلت للعبارة طريق البلاغة في أعلى درجاتها.

وأما الفواصل فقد بینا أنه يصح أن يتعلّق بها الإعجاز وكذلك قد بینا في المقاطع والمطالع نحو هذا وبينا في تلاويم الكلام ما سبق من صحة تعلّق الإعجاز به.

والتصرف في الاستعارة البديعة يصح أن يتعلّق به الإعجاز كما يصح مثل ذلك في حقائق الكلام لأن البلاغة في كل واحد من البيانات تجري مجرى واحداً وتأخذ مأخذها مفرداً.

وأما الإيجاز والبسط فيصح أن يتعلّق بهما الإعجاز كما يتعلّق بالحقائق.

والاستعارة والبيان في كل واحد منها مالا يضبط حدة ولا يقدر قدرة ولا يمكن التوصل إلى ساحل بحره بالتعلم ولا يتطرق إلى غوره بالتبسيب وكل ما يمكن تعلمه ويتبيأ تلقنه ويمكن تحصيله ويستدرك أخذته فلا يجب أن يطلب وقوع الإعجاز به ولذلك قلنا إن السجع ما ليس يلتمس فيه الإعجاز لأن ذلك أمر محدود وسيطر مورود ومتي تدرب الإنسان به واعتاده لم يستصعب عليه أن يجعل جميع كلامه منه .

وكذلك التجنيس والتقطيق متى أخذ أخذهما وطلب وجههما استوفى ما شاء ولم يتذرع عليه أن يملأ خطابه منه كما أولع بذلك أبو تمام والبحتري وإن كان البحتري أشغف بالطبق والمطابق وأقل طلباً للمجانس .

أما الإبطاق فهو أقرب منه وليس كذلك البيان والوجوه التي رأينا الإعجاز فيها لأنها لا تستوفي بالتعلم».<sup>34</sup>

كما أنكروا أن يكون الإعجاز في مذاقة الحروف وسهولة اللفظ وحسن تلاويمه في السمع وعنوا بالمعنى التي وضع عبد القاهر من أجلها كتابه "أسرار البلاغة" كما أخبر هو بنفسه في قوله: «أعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ومن أين تجتمع وتنتشر وأفضل أجنباسها وأنواعها وأتبع خاصتها ومشاعها وأين أحواها في كرم منصبها من العقل وتمكنها في نصابه...»<sup>35</sup>

ويذلك بحث الأشاعرة في نظم القرآن وتراثيه خاصة فيما تعلّق من مسائل علمي البيان والمعنى لتعلقها واتصالها مباشراً بالمعنى، على عكس المعتزلة الذين تحدثوا أكثر عن مسائل علم البديع لتعلقها بشكل مباشر بالألفاظ، وهذا ما نجده واضحاً ومصرحاً به في كلام الإمام عبد

القاهر عندما قال: «... وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليناً بأن لا يكون في حروفه ما يثقل على اللسان لأنه لو كان يصح ذلك لكان يجب أن يكون السوقي الساقط من الكلام والسَّفَسَافُ الرَّدِيءُ من الشعر فصيحاً إذا حَفِظَ حروفيه ... دع هذا وهب أنه لا يلزم شيء منه. فإنه يكفي في الدلالة على سقوطه وقلة تميز القائل به أن يقتضي إسقاط الكلية والاستعارة والتَّمثيل والمجاز والإيجاز جملة واطراغ جميعها رأساً مع أنها الأقطاب التي تدور البلاغة عليها والأعضاد التي تستند الصراحة إليها والطلبة التي يتنازعها المحسنون والرهان الذي تجريب فيه الجياد والتضليل الذي تعرف به الأيدي الشداد وهي التي تؤه بذكرها البلاغة ورفع من أقدارها العلماء وصنفوا فيها الكتب ووكلوا بها المهم وصرفوا إليها التحوار حتى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مفرداً وصناعة على حدة ولم يتعاط أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها وجعلها العمدة والأركان فيها يوجب الفضل والمربي وخصوصاً الاستعارة والإيجاز».<sup>36</sup>

#### خاتمة

نخلص مما سبق إلى أن البحث في إعجاز القرآن كان له دور كبير في إثارة كثير من القضايا التي لعبت دوراً بارزاً في صياغة مفاهيم جديدة كان لها فيها بعد أثر في العديد من المجالات الأخرى خاصة منها قضايا الأدب والنقد واللغة والبلاغة وذلك بالحديث عن مقومات وضوابط صناعة الكلام وإجادته بين ثنائية اللفظ والمعنى، وقد كان لعلم الكلام الدور في بلورة قضية الإعجاز ومحاولة إثباته بين المعتزلة والأشاعرة كل حسب مذهب الفكري وأصول معتقداته التي لاحظناها متوجلة في موقف كل فرقة من هذه الثنائية ومدى ارتباطها بمسألة الإعجاز، فانصرفت جهود المعتزلة للعناية بالألفاظ وارتضت الصياغة اللغوية بما يتماشى مع آرائهما، وانصرفت جهود الأشاعرة للعناية بالمعاني وارتضت النظم بما يتماشى مع آرائهما، وكان لكل وجهة نظر مستندة إلى مرجعيات المذهبية والعقائدية التي تحكمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد وجه الإعجاز والتدليل عليه.

#### قائمة المصادر والمراجع

- 1- ابن جني: المخصاص، ت: محمد علي النجاشي، عالم الكتب، بيروت - لبنان .
- 2- أبو بكر الباقلي: إعجاز القرآن، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، (1997م).
- 3- أبو الحسن الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، ت: عباس صباغ، دار الفائض، بيروت - لبنان، ط: (01)، (1414هـ 1994م).
- 4- أبو بكر الباقلي: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ت: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، مكتبة الأزهرية للتراجم، القاهرة، ط: (02)، (2000هـ - 1421م).

- 5- أبو بكر الباقلي: التهميد، تحقيق عياد الدين أحد الدين حيدر، مؤسسة الكتب القافية، ط: (01)، (1407هـ-1987م).
- 6- القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة.
- 7- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل (كتاب خلق القرآن)، ت: إبراهيم الأبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة.
- 8- تقي الدين ابن تيمية: مجموع الفتاوى، مجموع الفتاوى، ت: أنور الباز - عامر المزار، دار الوفاء، ط: (03)، (1426هـ-2005م).
- 9- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: (01)، (1418هـ-1998م).
- 10- خلق القرآن بين المعرلة وأهل السنة، ت: أحد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط: (01)، (1313هـ-1992م).
- 11- شوقي ضيف: في النقد الأدبي، دار المعارف - القاهرة، ط: (09).
- 12- طارق العثمان: اللنفظ والمعنى بين الإدبيولوجيا والتآسيس المعرفي للعلم، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، (2003م).
- 13- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ت: محمد محمد شاكر، مطبعة المدنى - القاهرة، دار المدنى - بجدة.
- 14- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت: محمد الشنجي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: (01)، (1995).
- 15- علي بن عيسى الرمانى، النكث في إعجاز القرآن ( ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن )، ت: محمد خلف الله أحد و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر - القاهرة، ط: (03)، د.
- 16- عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الماجستي - القاهرة، ط: (07)، (1418هـ-1998م).
- 17- عمرو بن بحر الجاحظ: كتاب الحيوان، ت: عبد السلام هارون، مكتبة وطبعه البالى الحلىي مصر ط: (02)، (1385هـ-1966م).
- 18- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ الأدب العربي، ضبط: عبد الله المشاوى ومهدى البھقیری، دار الإيان، ط: (01)، (1997).
- 19- نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: (04)، (1998).
- 20- وليد قصاب: التراث النقدي والبلاغي للمعرلة حتى نهاية القرن الرابع هجري، دار الثقافة، قطر - الدوحة، ط: (01)، (1405هـ-1985م).
- الحواشى والإحالات:**

- 1- شوقي ضيف: في النقد الأدبي، دار المعارف - القاهرة، ط: (09)، ص: 196.
- 2- وليد قصاب: التراث النقدي والبلاغي للمعرلة حتى نهاية القرن الرابع هجري، دار الثقافة، قطر - الدوحة، ط: (01)، (1405هـ-1985م)، ص: 379.
- 3- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل (كتاب خلق القرآن)، ت: إبراهيم الأبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة، ج: 05، ص: 03. وينظر المصدر نفسه، ص: 06-07.
- 4- القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة، ج: 1، ص: 306.

- 5- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج: 05، ص: 224.
- 6- القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ج: 1، ص: 309.
- 7- طارق النعسان: اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسیس المعرفي للعلم، مکتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، (2003)، ص: 83 - 84.
- 8- عمرو بن بحر الجاحظ: كتاب الحيوان، ت: عبد السلام هارون، مکتبة ومطبعة البابي الحلبي مصر ط: (02)، (1385هـ - 1966م)، ج: 03، ص: 131.
- 9- ولید قصاب: المرجع نفسه، ص: 379.
- 10- عبد القاهر البرجاني: دلائل الإعجاز، ت: محمد التنجي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: (01)، (1995)، ص: 345.
- 11- المرجع نفسه، ص: 373.
- 12- طارق النعسان: المرجع نفسه، ص: 111.
- 13- علي بن عيسى الرمانی: النكت في إعجاز القرآن ( ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن )، ت: محمد خلف الله أَحْدَ وَمُحَمَّدْ زَغْلُولْ سلام، دار المعارف، مصر - القاهرة ط: (03)، دت، ص: 75 - 76.
- 14- ينظر المصدر نفسه، ص: 76.
- 15- ولید قصاب: المرجع نفسه، ص: 393.
- 16- عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مکتبة الخانجي - القاهرة، ط: (07)، (1418هـ - 1998م)، ج: 1، ص: 136.
- 17- المصدر نفسه، ج: 1، ص: 136.
- 18- الجاحظ: البيان والتبيين، ج: 2، ص: 08.
- 19- ينظر ابن جني: الخصائص، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ج: 1، ص: 40، وينظر السیوطی: المزهر في علوم اللغة، ج: 01، ص: 10، وص: 16. ابن تیمیة: جمیع الفتاوی، جمیع الفتاوی، ت: أنور الباز - عامر المزار، دار الوفاء ط: (03)، (1426هـ - 2005م)، ج: 07، ص: 90 - 91.
- 20- نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: (04)، (1998م)، ص: 72.
- 21- ابن جني: المصدر نفسه، ج: 1، ص: 33.
- 22- المصدر نفسه، ج: 1، ص: 44.
- 23- أبو بكر الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ت: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، مکتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: (02)، (1421هـ - 2000م)، ص: 36 و ص: 67 ، وينظر: أبو الحسن الأشعري: الإبارة عن أصول الديانة، ت: عباس صباغ، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط: (01)، (1414هـ - 1994م)، ص: 61.
- 24- أبو بكر الباقلاني. الإنصاف، ص: 101 - 102. وقد يبن أيضا الفخر الرازي رأي الأشاعرة في هذه المسألة.

- ينظر كتابه: خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة، ت: أحمد حجازي السقا، دار الجليل، بيروت، ط: (01)، (1313هـ 1992م)، ص: 52 وما بعدها.
- 25- عبد القاهر الجرجاني: المصدر نفسه، ص: 56.
- 26- أبو بكر الباقلاني: التهmid، تحقيق عاد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: (01)، (1407هـ 1987م)، ص: 178-177.
- 27- عبد القاهر الجرجاني: المصدر نفسه، ص: 308.
- 28- المصدر نفسه، ص: 59.
- 29- ينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: (01)، (1418هـ 1998م)، ج: 1، ص: 16. وينظر تقي الدين ابن تيمية: المصدر نفسه، ج: 12، ص: 453.
- 30- نصر حامد أبو زيد: المرجع نفسه، ص: 71.
- 31- عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ص: 391-392.
- 32- أبو بكر الباقلاني: إعجاز القرآن، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، (1997م)، ص: 107.
- 33- المصدر نفسه، ص: 275.
- 34- الباقلاني: إعجاز القرآن، ص: 283-284.
- 35- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المتنى - القاهرة، دار المتنى بجدة، ص: 26.
- 36- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 378.

### Opinion of Islamic Theology scholars for the inimitability through bilateral term and meaning

Hamza BOUKHEZNA \*

#### Abstract

This research deals with one of the most important issues, namely the issue of term and meaning, that the question of inimitability had a role in enriching it through the views of Islamic Theology scholars. Hence, the search in the inimitability of the Koran had a major role in raising a lot of issues that played a prominent role in the formulation of new concepts reflected especially on issues of literature, criticism, language and rhetoric.

**Keywords:** inimitability - the Koran - Language - theology.

\* Maître-assistant A - institut des sciences islamiques - Université d'El-oued – Algérie.